

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

25 ربيع أول 1440 - 3 ديسمبر 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وظائف نسائية برتبة جندي في الجوازات»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613960>

الرياض - «الحياة» | منذ 8 ساعات في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 19:28
أعلنت وكالة وزارة الداخلية للشؤون العسكرية عن بدء القبول والتسجيل في الجوازات للنسائي برتبة (جندي)، وذلك للتعيين عليها في جوازات المطارات والمنافذ البرية.
وأوضحت أن استقبال طلبات القبول سيتم عن طريق منصة أبشر توظيف www.jobs.sa ابتداءً من الـ 10 صباحاً ليوم الأحد الموافق 2-4-1440 هـ وحتى الـ 10 صباحاً من يوم الخميس الموافق 6 - 4 - 1440 هـ، مشددة على ضرورة تعبئة الحقول بمنتهى الدقة، مشيرة إلى أنه لن ينظر في طلب غير مستوفٍ الشروط، وأن عملية التسجيل لا تعني قبول الطلب بصفة نهائية.

واشترطت الوكالة أن تكون المتقدمة سعودية الأصل والمنشأ، على أن تستثنى من ذلك من نشأت مع والدها أثناء خدمة الدولة خارج المملكة، وأن تكون حسن السيرة والسلوك والسمة، وغير محكوم عليها بحد شرعي أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، ولم يسبق لها التعيين على وظائف خاضعة لنظام الخدمة العسكرية، وألا تكون مطرودة من إحدى الكليات أو المعاهد العسكرية، وأن تكون لديها هوية وطنية مستقلة، وألا يقل عمر المتقدمة عن 25 عاماً ولا يزيد على 35 عاماً بحسب الهوية الوطنية وقت تقديم الطلب.

واشترطت الوكالة أن تجتاز المتقدمة الفحص الطبي والمقابلة الشخصية واختبار اللغة ومراحل القبول كافة، وألا يقل طولها عن (155) سم وأن يتناسب الطول مع الوزن بحسب اللائحة الطبية، وألا تكون متزوجة من غير سعودي، وألا يقل المؤهل العلمي عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويفضل من لديها دورات في اللغات الأجنبية والحاسب الآلي لا تقل عن تسعة أشهر وتكون من جهة معتمدة، وفي حال كون الشهادة صادرة من معهد خاص يجب تصديقها من جهة حكومية، إضافة إلى اجتياز اختبارات القبول التي تحددها الجوازات

«الصحة»: علاج 91 في المئة من مرضى «الإيدز»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613948>

الرياض - صديق البخيت | منذ 14 ساعة في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 15:57
أكدت وزارة الصحة أنها وصلت إلى علاج 91 في المئة من المرضى المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» المكتشفين وتشبيط الفيروس عند 91 في المئة منهم، وهو ما يجعل المملكة من أوائل الدول في المنطقة في تنفيذ الاستراتيجية التسعينية لإزالة فيروس المناعة وتحقيقها نحو هدف الإزالة في 2030.

وقالت الوزارة خلال ورشة العمل الخاصة والتي عقدها البرنامج الوطني لمكافحة «الإيدز» في وزارة الصحة اليوم (الأحد)، تزامناً مع يوم الإيدز العالمي، إن «تحولاً مهماً تم في مجتمعاتنا للتعامل مع هذا المرض، خصوصاً ما تم تنفيذه من الحملات والبرامج على الأصعدة كافة ودمج الخدمات في مستويات الرعاية الصحية المختلفة ضمن أجندة وعمل القطاعات غير الصحية، إضافة إلى توفر الخدمات العلاجية والفحوصات الحديثة في المملكة التي أتاحت التعرف على الوضع الوبائي وساعدت في التنبؤ بمستقبل المرض ومساره ما يمكن من وضع البرامج اللازمة لمجابهته ضمن رؤية

وزارة الصحة ورسالتها لتحقيق الصحة الشاملة لشرائح المجتمع كافة، كما أن الوزارة تولي مكافحة الأوبئة بشكل عام ووباء الإيدز بشكل خاص اهتماماً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي.»

وأكدت أهمية تطبيق السياسات المعنية في التوسع في اكتشاف الإصابات وتوفير العلاج المبكر بالمضادات الفيروسية، لتجفيف مصادر العدوى كوسيلة فعالة للوقاية وتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والطبية لجميع من يحمل الفيروس في إطار متكامل مع الحفاظ على سرية معلوماتهم وحفظ كرامتهم، والعمل على تقوية كفاءة النظام الصحي بشكل مستمر للتعامل بفعالية مع هذا الوباء ومسبباته على رغم التحديات والعقبات التي تواجهها لحساسية الوضع للفيروس والسلوك المرتبط به.

وأبانت أن هناك دوراً هاماً للشرائح كافة من أفراد المجتمع للمشاركة في تسريع الخطى لتسهيل تطبيق آليات التنفيذ للمضي قدماً في نهج المسار السريع وتمهيد الطرق لمستقبل واعد في مكافحة انتشار عدوى الإيدز.

يُذكر أن الورشة شهدت جلسات علمية، قدمها مختصون، ومن أبرزها علاج حالات الإيدز، والمرض في بعض الحالات الخاصة، وما يؤثر على علاج حالات الإيدز، إضافة إلى حالات إكلينيكية للبحث.



اللجنة تنجز أعمالها إلكترونياً ومستقلة عن الوزارتين

«ملكية» تنهي 379 شكوى ضد «العدل» و«الشؤون البلدية»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613945>

الرياض - «الحياة» | «منذ 13 ساعة في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 15:08

كشفت لجنة أخطاء تسجيل الملكية (ملكية)، عن استقبالها 379 شكوى واعتراض على أعمال كتابات العدل والبلديات عبر موقعها www.mulkia.gov.sa، خلال الأشهر الأربعة الماضية، أي منذ بدء أعمال اللجنة.

وتتكون اللجنة المشتركة من وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية، وتضم أعضاء متخصصين في أعمال تسجيل الملكية، وتتمتع باستقلالية تامة عن الوزارتين، ويتمثل اختصاص هذه اللجنة المشتركة في استقبال شكاوى المستفيدين واعتراضاتهم على أعمال كتابات العدل والبلديات فيما يخص إجراءات تسجيل الملكية بكل ما يتعلق في أملاكهم العقارية (أراض، ومنازل، ومخططات، ومزارع، وعمائر.. الخ) على مستوى المملكة.

وتنوعت الشكاوى الواردة للجنة ما بين فقدان معاملة أو إجراء خاطئ من الجهة أو تأخير منهم، أو تضرر ببايقاف مخطط، أو امتناع عن إجراء وغيرها من الشكاوى، ويتم توجيه المراجع والجهة للإجراء الصحيح لإنهاء المشكلة ومنع تكرارها مستقبلاً، ويتم توجيه المراجع إلى تقديم صحيفة دعوى فيما لو استلزم الأمر طلب تعويض أو فض نزاع بين الأفراد فيما بينهم أو مع الجهات الحكومية مع توضيح المسوغات لذلك.

ويشمل موقع لجنة «ملكية» www.mulkia.gov.sa «على أيقونتين رئيسيتين لتقديم طلبات الشكاوى، الأولى لتقديم الاعتراض والثانية لمتابعة الاعتراض، فيما تم دعم واجهة الموقع أخيراً باللغة الإنكليزية.

وتقوم اللجنة عقب استقبال الشكاوى بالبحث في معالجة الإشكال القائم في شأن المعاملة، بشكل إلكتروني كامل، ولها حق مخاطبة من يلزم في الوزارة المعنية أو الجهة التابعة والمرتبطة في نظامها الإلكتروني؛ لاستيضاح ما لديها وبعث المستندات اللازمة والرد على اللجنة إلكترونياً في مدة أقصاها ثلاثة أيام عمل.

وفي حال عدم توصل اللجنة إلى معالجة الشكاوى وارتباط ذلك بإقامة دعوى على طرف آخر ورغبة المشتكي تقديمها؛ يتم قيد دعواه مباشرة لدى المحكمة المختصة، أما إذا توصلت اللجنة إلى عدم وجود سبب مقنع لتوقف كتابة العدل أو البلديات فتقوم بالتوجيه بإكمال اللازم على أن ترفع اللجنة تقريراً دورياً لوزير العدل بما استقبل من طلبات، وما أنهى من معاملات، والرفع بالحلول للمشاكل العامة والخاصة التي من شأنها التسهيل على المراجعين والمستثمرين فيما يخص أملاكهم العقارية.

وأوضحت اللجنة أن على الراغبين بتقديم طلب الاعتراض إلكترونياً على أعمال كتابة عدل أو بلدية يلزمهم تنفيذ ست

خطوات تضم التحقق من رقم العقار وبيانات مقدم الشكوى وجهة تفاصيل الشكوى والمرفقات والإقرار والتعهد ثم عرض رقم الشكوى.

وقامت اللجنة أخيراً، بتمكين الاعتراض بالصكوك اليدوية والقديمة لمن لا يتوافر لديه الصك العقاري الشامل، وذلك يأتي في إطار برامج عدة تتخذها وزارة العدل للمساهمة مع جهات أخرى في تحسين تنافسية البيئة الاستثمارية وتحفيز أداء الأعمال في القطاع الخاص ورفع تصنيف المملكة في مؤشر تسجيل الملكية، الذي يرتبط بشكل رئيس بنشر آلية واضحة وملزمة لإجراءات الاعتراض وتقديم الشكوى على أعمال كتابة العدل والبلديات وربطهما في قيد الدعاوى لدى المحكمة المختصة، وفي حال وجود مشكلة في تسجيل الطلب فيمكن مراسلة الدعم الفني للجنة على البريد الإلكتروني

Support@mulkia.gov.sa.

يُذكر أن لجنة أخطاء تسجيل الملكية شكّلت بناء على توصية من اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص «تيسير»، التي أنشئت بقرار من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على أن تمارس اللجنة مهامها مستقلة عن وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية، وبارتباط مباشر بوزير العدل الدكتور وليد الصمعي.



نظاما التبوع بالأعضاء البشرية و مكافحة العنوسة والطلاق..

تحت قبة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع أزل 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722377>

وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إدراج عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس تضمنت تقارير الاداء لعدد من الجهات الحكومية، وأنظمة جديدة وعدة مقترحات لبعض الأعضاء جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم في مقر المجلس، برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بحضور نائب رئيس المجلس الدكتور عبد الله بن سالم المعطاني، و مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان، و الأمين العام للمجلس محمد بن داخل المطيري ورؤساء اللجان المتخصصة بمجلس الشورى.

وقد وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة العنوسة والطلاق استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وتقرير اللجنة بشأن مقترح تعديل نظام الحماية من الإيذاء استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وتقرير اللجنة بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لدور الاحداث.

كما قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1438/1439 هـ، وتقرير اللجنة بشأن دراسة طلب تعديل الفقرة (ج) من المادة الخامسة، والمادة الثانية والسبعين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19 هـ.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي 1438/1439 هـ، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي 1438/1439 هـ.

وأقرت الهيئة إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1438/1439 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1438/1439 هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1438/1439 هـ.

كما أحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام" المعاد لمجلس الشورى وفقاً للمادة (17) المعدلة من نظام المجلس، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها.

وأحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1438/1439 هـ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مقترح "مشروع نظام تفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية" المقدم استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم واتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.



التابع لمنظمة اليونسكو

المملكة تحصل على مقعد الرئاسة المشتركة لفريق العمل الدولي للمعلمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722356>

أكد مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم عبر حسابه على "تويتر" اليوم الأحد، حصول المملكة على مقعد الرئاسة المشتركة لفريق العمل الدولي للمعلمين التابع لمنظمة اليونسكو والمكون من 131 عضواً يمثلون 85 دولة و19 منظمة شبه حكومية و19 منظمة غير حكومية و 8 جهات تمثل منظمات القطاع الخاص على مستوى العالم وذلك من خلال تصويت أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق العمل الدولي للمعلمين.

وأشار العصيمي إلى أن الفريق تابع لمنظمة اليونسكو 'UNESCO INTERNATIONAL TEACHERS TASK FORCE' لتحقيق هدف التنمية المستدامة SDG4 للتعليم بحلول 2030، ويمثل الوزارة المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة التعليم بالمملكة ومنظمة اليونسكو بتاريخ 3/11/2015 م.))

% 255 ارتفاعاً في كلفة المستفيدين من «ساند»

"الشورى" أكد على التزام الدولة بسد العجز الاكتواري

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/602159>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» أن عدد المستحقين للصرف في فرع التعطل عن العمل نظام «ساند» خلال عام 1438/1439 هـ بلغ (24.532) مستفيداً، بارتفاع تجاوز 49% عن العام السابق، وبلغت المصروفات (848.320) ريالاً بارتفاع 255% عن العام السابق. وأكد تقرير اللجنة المالية بمجلس الشورى أن اللجنة قدمت عدداً من التوصيات على تقرير مؤسسة التأمينات، والذي سيتم مناقشة الأسبوع الجاري طالبت خلاله بتضمين التقارير المالية المقبلة للمؤسسة نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.

قالت اللجنة: إن المؤسسة رفعت عبر وزير العمل رئيس مجلس إدارتها للمقام السامي عدداً من التوصيات أبرزها الدعوة إلى تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية التي نصت على إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن أن تتخذ الدراسة المذكورة أساساً لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات، وبيّنت أنه إذا أظهرت الدراسة عجزاً اكتواريّاً فتلزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة، وتضمنت التوصيات المرفوعة للمقام السامي مقترح تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.

وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة معنية بدراسة العجز الاكتواري من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط بموجب قرار لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتقديم التوصيات والحلول المناسبة لتلافي تلك العجزات، وجاءت توصية لجنة الشورى المالية بسبب عدم قناعتها بجذوى الحلول المقترحة، حيث عرض فريق الوزارة والاستشاري تصوراً مبدئياً عن نتائج الدراسة المشار إليها تضمنت طرح توصيات أولية مقترحة للنقاش تتمثل في زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر وزيادة نسب الاشتراك، فدعت اللجنة إلى المزيد من البحث عن حلول أخرى أخذاً بالاعتبار الممارسات الدولية.

«صحية الشورى» تطالب بزيادة المخصصات المالية للهِلال الأحمر

يصوت مجلس الشورى خلال جلسة الأسبوع الحالي على 5 توصيات بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي التي طالبت فيها اللجنة الصحية الهيئة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت، ودعت إلى دراسة تحديد السن المناسب لقدرة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي. وأكدت اللجنة على دعم الهيئة بزيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي ومخصصات التدريب والتأهيل، إضافة إلى تكثيف الجهود لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة، وجددت صحية الشورى المطالبة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية.

شروط التسجيل في ساند :

- أن يكون المتقدم سعودي الجنسية
- ألا يتعدى الـ 60 من العمر
- أن يكون قادراً على العمل
- ألا يكون موظفاً في القطاع العام أو الخاص
- ألا يكون عاطلاً عن العمل مدة تزيد على 90 يوماً

- ألا يكون مفصولاً من العمل بسبب راجع للمشارك
- ألا يكون لديه نشاط تجاري
- ألا يكون راعياً لعمال أجانب، باستثناء العاملين في المنزل
- ألا يكون مستفيداً من برنامج حافز
- أن يقيم في المملكة مدة أقلها 60 يوماً
- أبرز التوصيات على تقرير التأمينات
- تضمين تقارير المؤسسة نتائج توصيات اللجنة
- دراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.
- تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية
- إعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات
- التزام الدولة بسد العجز الاكتواري
- تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.
- زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر
- زيادة نسب الاشتراك.



6 حلول تمنع حوادث العنف بين المعلمين والطلاب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602154>

حدد تربويون 6 حلول لاحتواء ومنع وقوع العنف بين المعلمين والطلاب في المدارس، تشمل التركيز على الأخلاقيات الراقية في التعامل، مراعاة الضوابط، حسن التصرف، والتربية الحميدة، وتوعية المجتمع المدرسي بالحقوق والواجبات، وتنقيف المعلمين بخصائص نمو التلاميذ وكيفية التعامل معهم وضبط الصف.

وكانت الفترة الماضية، قد شهدت عدداً من الوقائع لتعنيف طلاب على أيدي معلمهم، وكذلك اعتداء طلاب آخرين على معلمين، الأمر الذي يقف معه الانضباط التعليمي، حائراً، في ظل هذه السلوكيات الغريبة على المجتمع، وخلال الفترة الماضية تكررت وقائع التعنيف من المعلمين للطلاب، ومنها ما تعرض له طالب في مدينة أبها، على يد معلمه من تعنيف جسدي، ولفظي، بحجة عدم التزامه بالقواعد المرعية في الفصل الدراسي، حيث اعتدى على الطالب جسدياً ولفظياً، وهو ما تم تصويره بالفيديو، ونشره على التواصل الاجتماعي، ما أسفر عن فصل المعلم. كما تم رصد اعتداءات من بعض الطلاب، على معلمهم، ومنها واقعة تم تصويرها بالفيديو.

«المدينة» فتحت هذا الملف، لاستطلاع آراء الخبراء، فيما يجب أن يحدث لعلاج هذه الحالات، التي تهدد في حالة استمرارها، بكل الجهود لضبط الأداء في البيئة المدرسية.

معايير خاصة

قال خالد تركستاني مدرب التنمية البشرية والمستشار تربوي: إن العلاقة بين المعلم والطالب قبل أن تكون رسمية بالأنظمة، إنسانية يجب أن تحكمها الأخلاقيات الراقية. وأضاف: «أن حدث وأخطأ معلم في حق طالب يوماً ما، فلا بد من وجود نظام منصف، يقيس الخطأ بمعايير خاصة، لأنه أحياناً يكون ما فعله المعلم، من باب التربية التي تقتضيها مصلحة اللحظة، والظرفين الزماني والمكاني للحدث، في حين يراه من هم خارج النطاق التعليمي والتربوي، باعتباره جرماً لا يغتفر».

مراعاة الأساسيات

بدورها قالت المعلمة هيا الشهري: إن مثل تلك المواقف التي تقع بين المعلمين والطلاب، تكون في المرحلتين المتوسطة، والثانوية، لوجود أساسيات صارمة تطبق على المعلمين في المرحلة الابتدائية، تمنع وقوع مثل تلك الحوادث. وأوضحت

أن الأساسيات المطبقة في المرحلة الابتدائية، يجب أن تراعى في باقي المراحل بشكل يحفظ العلاقة بين الطرفين، ويجعل المعلم قادراً على كسب طلابه نفسياً. وأشارت المعلمة حنين الشدي، إلى أنه يجب مراعاة أن بعض حالات تعدي الطلاب على المعلمين، عائدة إلى محاولة الطالب جذب الانتباه إليه، فيقدم على هذا التصرف المتهور، داعية إلى اتخاذ الإجراءات الإصلاحية المسموح بها تربوياً من قبل المعلم، لكن مع عدم تضخيم الموقف، أو إلقاء مزيد من الضوء عليه. وأضافت: «من مهارات المعلم الناجح، حسن التصرف للتخلص من آثار مثل تلك المواقف، بطريقة صحيحة، حفاظاً على هيئته أمام الطلاب.»

الصقيران: حملات التوعية بالحقوق والواجبات هي الحل

أوضح حمود الصقيران، المتحدث الرسمي لإدارة التعليم في جدة، أن تجاوز بعض المعلمين في رد فعلهم تجاه الطلاب، وعدم استخدام مهاراتهم وصلاحياتهم كمعلمين، في التعامل مع المواقف المفاجئة، هي السبب الأساسي، في فقدان هوية المعلم، مشدداً على ضرورة تكثيف حملات الوعي بين المعلمين والطلاب، وتنظيم محاضرات تشرح القوانين الحاكمة لكلا الطرفين.

وأشار إلى أن التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية الحميدة، وتوعية المجتمع المدرسي، بحقوق وواجبات كل طرف، ومعرفة خصائص نمو التلاميذ، واحتياجاتهم، وكيفية التعامل معهم، وأسلوب ضبط الصف، وتنمية الدافعية الدراسية، وفهم المعلم لكل هذا يعود بالنفع على العملية التعليمية، تربوياً وعلمياً. وأكد أن العلاقة بين الطالب والمعلم، تعيش حالياً أفضل حالاتها، مشدداً على أن التقدير والاحترام من قبل الطالب، والحرص والأبوة من قبل المعلم، جعلتا العلاقة بين الجانبين أكثر قوة وقرباً.

6 حلول لمحاصرة العنف

التركيز على الأخلاقيات الراقية في التعامل

مراعاة الضوابط

حسن التصرف من قبل المعلم

والتربية الحميدة،

توعية المجتمع المدرسي بالحقوق والواجبات

تثقيف المعلمين بخصائص نمو التلاميذ وكيفية التعامل معهم

العنف والمدارس.. أرقام ومعلومات

5 % من الطلاب يظهرون سلوكاً عدوانياً بشكل متكرر

حالات العنف في مدارس البنين أكثر من مدارس البنات

العنف يشمل ضرباً بالأيدى واستخدام الآلات الحادة والتحقير اللفظي.

لعنف المدرسي يعتبر من معوقات العملية التربوية



مؤتمر 'التعاون الإسلامي': قرارات جديدة لدعم تمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1689911>

«عكاظ» (جدة @okaz_online)

شدد المشاركون في المؤتمر الوزاري السابع حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على ضرورة العمل المشترك على مستوى الدول الأعضاء من أجل دعم تمكين اللاجئات والنازحات والنساء اللواتي يعشن في مناطق النزاعات المسلحة، داعين إلى مكافحة العنف والتحرش والتمييز ضد المرأة، وإلى إعطاء دورها في حل النزاعات وفي تعزيز السلم الاجتماعي حقه. واعتمد المؤتمر مجموعة واسعة من القرارات الجديدة لدعم تمكين النساء،

خصوصاً الفلسطينيات منهن، في ضوء الانتهاكات التي يتعرضن لها تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر الذي عقد في واغادوغو ببوركينا فاسو، أن جائزة منظمة التعاون الإسلامي لإنجازات المرأة أنشئت من أجل الاعتراف بإسهاماتها المتميزة في تنمية الدول الأعضاء ودعم تلك الإسهامات، مؤكداً أن المرأة المسلمة أسهمت بنشاط في النهوض بالمجتمعات الإسلامية كلما أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك، ومتى أزيلت العقبات التي تعترض سبيلها، لاقتاً الانتباه إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يصلن إلى مناصب القرار في المؤسسات المرموقة، وفي قيادات الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، ويلعبن دوراً فعالاً فيها. وأشار الدكتور العثيمين إلى الظروف الصعبة التي تعانيها نسبة كبيرة من النساء في الدول الأعضاء، نظير استمرار حرمانهن من حقوقهن الأساسية، مشدداً على ضرورة إيجاد حلول تتناسب مع التحديات والمعاناة التي تواجه المرأة على جميع المستويات. وتناول المؤتمر الدور الحاسم لتعليم الفتيات وتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم القيادة النسائية وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية وفي عملية صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والعلمية والبيئية والاجتماعية والثقافية.



اتفاقية لتوفير الوظائف لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=354298&CategoryID=5

بريدة: علي الحربي 2018-12-02 10:03 PM

رعى مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم تركي عبدالرحمن المانع، في مكتبه بفرع الوزارة بمدينة بريدة، توقيع اتفاقية تعاون بين مكتب العمل بالبكيرية، والتأهيل الشامل والغرفة التجارية بالبكيرية، لتعزيز سبل التعاون لتوفير الفرص الوظيفية لذوي الاحتياجات الخاصة. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون وتحقيق الشراكة المجتمعية بين عدد من الجهات مع القطاع الخاص، وتعريفهم بإمكانات ومخرجات برامج التدريب والتأهيل التي يقدمها مركز التأهيل الشامل بالبكيرية، بناء على ما يحتاجه سوق العمل، مما يتيح الفرص الوظيفية لذوي الاحتياجات . وقع الاتفاقية كل من الأمين العام للغرفة التجارية بالبكيرية أحمد العواد، ومدير مركز التأهيل الشامل بالبكيرية خالد السلامة، ومدير مكتب العمل بالبكيرية سعد الحربي. وقال المانع، إن هذه المبادرة لها دور إيجابي في تنمية المجتمع، والانتقال بهذه الفئة الغالية من الرعاية إلى التنمية، إضافة إلى إدماجهم بين أفراد المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية، داعياً القطاع الخاص إلى فتح أبوابه للاستفادة من هذه المبادرة، والمزايا التي تقدمها الوزارة للمنشأة الموظفة لذوي الاحتياجات.

خيانة الوطن .. الجرم الذي لا يغفر!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614028>

عبد السلام المنيف

دائماً ما يتبادر في ذهني لماذا يخون البعض وطنه، ويساهم في تشويه صورته وسمعته، لدى المؤسسات السياسية والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام المعادية والأجنبية، والتي تتغنى بالمثالية في المطالبة بالحرية والحياة الكريمة وحقوق الشعوب، ولكن أيديها ملطخة بدماء الأبرياء لتلك الشعوب، فلا يجدون إلا الخونة لتلميذهم وتمجيدهم بمقابل مجز. الكثير من المعارضين، لا يملكون سبباً منطقياً لمعارضة النظام في وطنهم، لكنهم يملكون حجة «قمع حرية الرأي»، والتي دائماً ما يستخدمونها في شعاراتهم وخطاباتهم، فحرية الرأي لديهم مبنية على أساسيات غير صحيحة، ولو كان لحرية الرأي لسان لنطق واستنكر كل ما ينسب إليه منهم، حيث أنهم لا يبحثون عن حرية الرأي، بقدر ما يبحثون عن دمار الأوطان وتحقيق الأهداف الاستخباراتية السياسية. الأحداث الأخيرة التي وقعت، والحروب الإعلامية التي شنت علينا، كان من أهم أحد أطرافها هم المعارضين من أبناء هذا الوطن، ولا أعلم ما مدى حسرة الوطن حينها وآلمه، عندما يرى من كان في أعماق أحضانه مُعافى وآمن، يُهاجمه ويُساعد عدوه عليه، ولا يُبالي في إلحاق الضرر به، ومحاولة عزته وتمزيق وحدته، فقد كانت نبرات بعضهم تجاه الوطن خشنة وحادة، «وكان لسان حالك يقول حاشا أن يكون هذا سعودياً»، فسُاعد هذا الوطن الأوفياء، هم من كان لهم الفضل في التصدي لهذه الحملات الشرسة، والجام أفواه الغدو. الخيانة جُرم لا يُغفر، وعار سيظل مُلتصقاً بصاحبه حتى وفاته، ومهنة منبوذة لا يأخذ شرف زمام أمورها إلا البائعين لذنمهم وكرامتهم، وأولئك لا خير فيهم، فقد أظهروا عربون شرهم في ما مضى، وأكدوا عليه الآن على أنهم دروع بشرية لأعداء أوطانهم، وأشبه بسلالم الصعود لتلك الجبهات الاستخباراتية والمنظمات شبه الحقوقية، التي تتناولهم كأدوات ليس إلا. سيبقى الوطن شامخاً يرفع أبنائه، ويمدهم بطاقته، ويقف لحمايتهم أينما حلوا وارتحلوا، ولن يتخلى الوطن عن مواطنيه البارزين به، عمن كانوا يمدونه بعواطفهم الصادقة، وعلى أتم الاستعداد للدفاع عنه وفداء بأرواحهم الطاهرة، وعلى رغم أن هؤلاء المعارضين أو بالأصح الخونة، سيُبالون وسام الاستحقاق ممن أوكلهم مهمة العار في ما بعد، وسيلتمسون بشاعة حالهم، إلا أن الندم لن يكون نافعاً حينها، عندما يتأكدون أنهم أصبحوا في موقع منبوذ وقصي ومُظلم، ينهشون أجسادهم حسرة، لأن المطاف انتهى بهم إلى مجاهل اللاهوية بعيداً عن الوطن.

رسوم الوافدين .. نقاط في الاعتبار

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 ربيع أول 1439 هـ - 3 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/03/article_1500121.html

د. صالح السلطان

كل قرار اقتصادي يستهدف تأثيرات. ولكن بعض التأثيرات الناتجة يتفق مع هدف مصدر القرار وبعضها ليس كذلك. ذلك أن الاقتصاد كالفيزياء لكل فعل رد فعل. والعبرة بمقارنة المحاسن بالعيوب وقوة كل منهما في حال وجود أو عدم وجود القرار. ومن ثم يتحول النقاش إلى معرفة الغلبة في التأثيرات. لكن تحصيل هذه المعرفة يجب أن تسبقه معرفة جيدة بالاعتبارات. القرار يبني على اعتبارات كثيرة. ويتقاطع العلم بها وتقييمها بين درجات من العلم والفهم والعدالة في النظر. وهنا محاولة لتجميع شتات الاعتبارات. سأذكر ما أراه أهم الاعتبارات. وكل اعتبار يتطلب تفصيلات كثيرة، ليس المقال مجالها.. لكن يمكننا القول بشكل إجمالي إن هناك ما يتعلق بالمدى القصير جدا كالأسابيع والشهور، وهناك القصير إلى المتوسط كثلث سنوات. وهناك المدى الطويل كـ 15 عاما. وهناك المدى البعيد لعقود من الزمن، فكلما زادت المدة كان تغيير الأوضاع القائمة على الاعتماد على الوافدين أسهل. لكن السهولة لا تكفي. ماذا عن التكلفة؟ طول المدة يقلل التكلفة في جوانب، لكنه يزيدها في جوانب، مثل إطالة مدة البطالة. والاعتبارات الأخرى تؤثر في تحديد أهمية التقليل والزيادة في التكلفة. ولذلك طبعا صلة بالمرونة، أي مدى استجابة التوطين لتأثير الرسوم. وهذه الاستجابة يمكن تقسيمها أو النظر إليها من عدة اعتبارات، أهمها نوع المهنة والوقت. أما نوع أو طبيعة المهنة، فما مدى رغبة أو تقبل المواطنين للعمل في مهنة كذا التي يشغلها وافدون؟ وكلما كانت رغبة المواطنين بالوظيفة أقل، كان انتفاع التوطين من جراء رفع الرسوم أقل. ومن ثم فزيادة التدرج في رفع الرسوم مبلغا ووقتا أنسب. وأما الوقت فما مدى الاستجابة وقتيا؟ لأنه مع طول الوقت يفترض أن يوجد مواطنون يعملون في كل مهنة. ولا يتعارض ذلك مع استمرار غلبة عدد الوافدين في مهن بعينها. ففي بعض المهن يقبل المواطنون عليها قطعاً، لكن توفير ما نحتاجه منها يتطلب وقتاً. ومع الوقت يزداد عدد السكان. ومن ثم فالحاجة رقم (1) ليست إلى مغادرة وافدين موجودين "أقصد مغادرة نسبة كبيرة منهم"، ليحل مواطنون بدلا منهم. ولكن الحاجة رقم (1) تكمن في سد باب استقدام مزيد، إلا لحالات أو ظروف خاصة. وربما كانت مهن الطب والمحاسبة والهندسة أمثلة مشهورة. لكن سد أو شبه سد باب الاستقدام إلا لحالات خاصة ينبغي أن يصاحبه تساهل قوي في حرية تمييز الوافدين لأصحاب العمل، ضمن ضوابط وقيود. وقد سبق أن كتبت عن هذا الموضوع أكثر من مرة. ومن جهة ثانية، ينبغي أن تنعكس الكفاية على سياسات الرسوم. ينبغي التفريق بين المهن في قدر الرسوم على الوافدين وعوائلهم. وينبغي التفريق بين فرض الرسوم على الوافدين ومراقبتهم مقابل بعض تكاليف خدمات الحكومة، والفرض بهدف دعم التوطين. أما المقابل المادي، فيمكن التساؤل عن مدى تأثير مبلغ الرسوم على أربعة أطراف. الأول الوافد "نفسه و/أو أفراد عائلته إن كانوا معه". والثاني صاحب العمل. والثالث تكاليف الإنتاج. والإنتاج هنا بمعناه الواسع الذي يعني كل جهد يسهم في توفير سلعة أو خدمة بمقابل. والرابع الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلكون. ومن الخطأ ظن أن البائع سيحمل المشتري أو المستهلك كل هذه الرسوم. ذلك أن قدرة البائع على رفع السعر بما يغطي تكاليف الرسوم ليست مطلقة، بل تعتمد على اعتبارات أهمها مرونة العرض والطلب. ذلك أن رفع السعر يؤدي إلى إضعاف الطلب، طالما أن القوة الشرائية للمشتري لم ترتفع. ولو كانت قدرة البائع على رفع الأسعار مفتوحة لرفع الأسعار حتى دون فرض الرسوم. والذي نراه أن التكاليف زادت عما سبق. إيرادات الدولة غير النفطية. ويتعلق بهذا ثلاثة أمور: الأول: مبرر فرض رسوم خلاف مبرر التوطين. والثاني: قدر ما تحققه للدولة من دخل. والثالث: مدى الاعتماد على هذا الدخل مستقبلا. وجواب الثاني والثالث يعتمد على فهم الاعتبارات الأخرى. أما الأول فيمكن اعتباره مقابل أو بعض مقابل خدمات توفرها الدولة، يستفيد منها كل سكان البلد من مواطنين وغير مواطنين كالأمن والطرق وخدمات أخرى. والقرار هنا سيادي، بمعنى أن عدم أخذ الدولة مقابلاً لهذه الخدمات من دخول المواطنين والمنشآت الوطنية لا يلزم الدولة بعدم أخذه من غيرهم. وفيما يتعلق بطبيعة النشاط وحجمه أي: "المنشآت" وما مدى تأثرهما بالقرار. فبصفة عامة، كلما كانت المنشأة أصغر أو طبيعة نشاطها معتمدا على توظيف الوافدين، كان تضررها من الرسوم أقوى. وأهم أسباب هذا يعود لنظام الإقامة وسياسات الاستقدام اللذين جعلاً المجتمع والقطاع الخاص عبر عشرات السنين مفضلين توظيف الوافدين. والكلام هنا على الغالب وليس على كل حالة. من أهم وسائل حل مشكلة الطبيعة والحجم تقليص باب الاستقدام تقليصا كبيرا. وفي المقابل، تسهيل حرية الوافد الذي يعمل حالياً في البلاد، حريته في تغيير صاحب العمل تحت اعتبارات وضمن ضوابط وشروط. من ناحية أخرى تسهم الرسوم في خفض حجم التحويلات من جهة وزيادتها من جهة. فالأولى عبر تقليل جاذبية سوق العمل السعودية للوافدين. وأما الثانية فبسبب سفر عوائل كثيرة من الوافدين. ما الصافي؟ يحتاج إلى نظر متعمق.



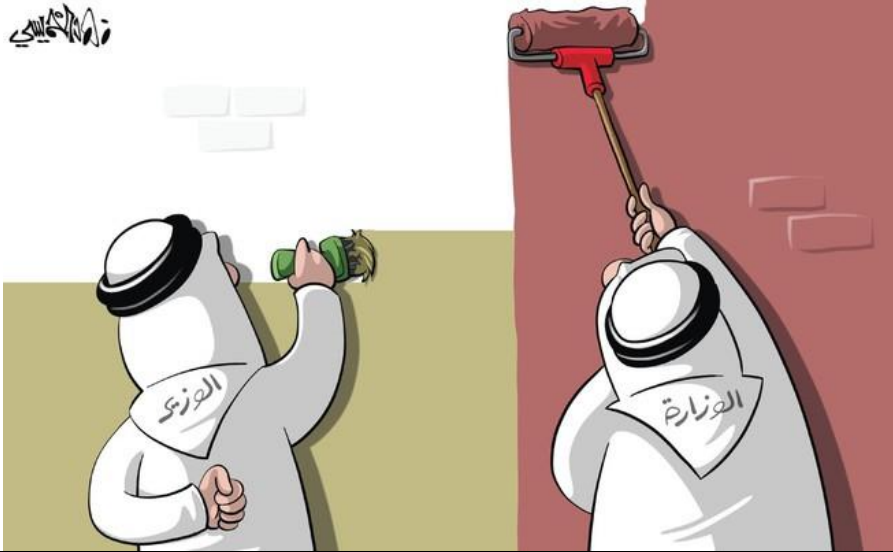
كاريكاتير



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25
ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4613908](http://www.alhayat.com/article/4613908)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 25 ربيع أول 1439 هـ -
3 ديسمبر 2018م

[http://www.aleqt.com/201
8/12/02/article_1499631.
html](http://www.aleqt.com/2018/12/02/article_1499631.html)